



أوراق في السياسة النفطية

غاري فوغلر*: خطوط أنابيب النفط ودورها في غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق

ترجمة مصلح النقدي**

للسياسة تأثير كبير في إنشاء وتشغيل خطوط أنابيب النفط والغاز. لذا، قد لا يكون مفاجئاً لبعض خبراء خطوط الأنابيب أن هنالك عدداً من المضامين السياسية التي تحيط بخطوط أنابيب النفط في الشرق الأوسط والتي شكلت جزءاً من دوافع الولايات المتحدة الأمريكية لشن الحرب على العراق عام 2003، والتي شنت في 20 آذار من ذلك العام. وبخلاف ما رددته وصرحت به للصحافة ووسائل الإعلام الوطنية المرئية على مدى أكثر من 10 أعوام، كانت هنالك "أجندة" نفطية لحرب العراق.

فخطوط الأنابيب الثلاثة التي كان لها دور في حرب العراق تتضمن خط أنابيب إيلات - عسقلان في "إسرائيل"، خط أنابيب كركوك - حيفا الذي أنشئ عام 1934 وخط أنابيب كركوك - بانياس بين العراق وسوريا والذي أنشئ في أوائل الخمسينيات.

في أثناء إعداد كتابي الذي نشرته مؤخراً والمعنون "العراق والسياسات النفطية"، سألت صديقاً متقاعدًا عمل بائعاً لنفط الشرق الأوسط في موبيل أويل سؤالاً بسيطاً: "كيف تنقل شحنة نفط من البحر الأحمر إلى البحر المتوسط؟" فأجاب أن هنالك طريقان اقتصاديان فقط: قناة السويس وخط الأنابيب سوميد في مصر.

من إيلات إلى أشكلون⁽¹⁾

لكن هنالك طريق اقتصادي ثالث... إنه خط أنابيب عبر "إسرائيل" أنشئ عام 1970. كان خط الأنابيب استثماراً مشتركاً بين إيران و"إسرائيل" عبر شركة خط أنابيب إيلات - أشكلون (EAPC) هدفه نقل النفط الإيراني إلى أوروبا عبر "إسرائيل". واستحوذت إسرائيل على شركة خط أنابيب إيلات - أشكلون بالكامل عام 1979 عقب الثورة الإيرانية. وفي عام 2016 قضت محكمة سويسرية بأن إسرائيل مدينة لإيران بنحو 1,2 مليار دولار عن حصة الأخيرة في خط الأنابيب.

¹المقصود "عسقلان"، ميناء على البحر المتوسط على بعد نحو 65 كيلومتراً غرب القدس (المترجم).



أوراق في السياسة النفطية

كانت شركة خط أنابيب إيلات - أشكلون منذ إنشائها منظمة متكتمة ومهمة للغاية لقطاع الطاقة في إسرائيل. ففي أواخر عام 2017 شرّع الكنيست الإسرائيلي قانوناً يقضي بالسجن لمدة تصل إلى 15 عاماً على كل من يسرب معلومات سرية عن الشركة^[1]. ونص القانون الإسرائيلي على أن التصريح بأية معلومات عملياتية عن أنشطة الشركة يعد عملاً من أعمال التجسس.

كان خط الأنابيب الإسرائيلي السري هذا المصدر الرئيسي لثروة مارك ريتش التي جمعها في الفترة 1970 - 1994. وريتش كان تاجر نفط أصدر الرئيس بيل كلنتون عفواً عنه عام 2001 عن تهرب من ضريبة الدخل مقداره 100 مليون دولار⁽²⁾. يمتلك ريتش ويدير شركة مارك ريتش العامة المحدودة المسجلة في سويسرا. جرى بعدئذٍ تغيير اسم الشركة إلى غلنكور³ عام 1995، والتي تعد أكبر شركة تجارة سلع في العالم اليوم.

يوصف ريتش في سيرته الذاتية بأنه صديق مقرب للـ "موساد"، وكالة المخابرات الإسرائيلية^[2]. وحقق ريتش أغلب ثروته من نقل النفط الخام الإيراني عبر خط الأنابيب الإسرائيلي السري إلى زبائن في إقليم البحر المتوسط. واستمر بنقل النفط الخام الإيراني حتى بعد فرض العقوبات على إيران عام 1979. وتمكن ريتش، عبر هذا الترتيب، من تزويد إسرائيل بالنفط الخام حتى أواسط التسعينيات. وكان لويس "سكوتر" لبيي، رئيس هيئة موظفي ريتشارد تشيني، نائب الرئيس في إدارة جورج دبليو إيتش بوش، أحد محامي ريتش لأغلب الوقت.

خسرت غلنكور صفقة النفط الإيراني في أواسط التسعينيات بعد أن ترك ريتش الشركة، ونتج عن ذلك ارتفاع حاد في سعر النفط الخام في إسرائيل إلى أعلى من

² مارك ريتش Marc Rich رجل أعمال، وممول دولي، ومدير صندوق تحوط hedge fund وتاجر منتجات أولية يحمل جنسيات بلجيكا، بوليفيا، الولايات المتحدة، إسرائيل وإسبانيا، أذنته محكمة اتحادية في الولايات المتحدة عام 1983 بجرمته تهرب ضريبي تجاوزت قيمته 100 مليون دولار وعقد صفقات نفطية مع إيران في أثناء أزمة الرهائن الأميركيين (تشرين الثاني 1979 - كانون الثاني 1981). وكانت إدانة ريتش بجرمته التهرب الضريبي الأكبر من نوعها في تاريخ الولايات المتحدة. لكن ريتش كان في سويسرا عندما صدر قرار الإدانة، لذا قرر أن لا يعود إلى الولايات المتحدة حتى وفاته عام 2013. وأصدر بيل كلينتون، رئيس الولايات المتحدة، عفواً خاصاً عن ريتش في 20 كانون الثاني 2001، أي قبل سويغات من تركه منصبه، الأمر الذي أثار انتقادات شديدة حتى في أوساط الديمقراطيين. إذ وصف جيمي كارتر، الرئيس الأميركي الأسبق، قرار العفو بأنه "مشين" وأن "ثمنه كان عطايًا سخية من ريتش" (المترجم).

³ غلنكور Glencore شركة بريطانية - سويسرية متعددة الجنسيات، مقرها في باار Baar، سويسرا، مجال نشاطها تجارة المنتجات الأولية والتعدين، وتشغل حالياً المرتبة 14 من بين أكبر 500 شركة في العالم من حيث الأصول والإيرادات (المترجم).



أوراق في السياسة النفطية

معدلات السوق. وكان وزير البنية التحتية الإسرائيلي قد قال في أوائل عام 2003 إن إسرائيل كانت تدفع علاوة 25% على مشترياتها من النفط^[3]. كيف ستوفر حرب العراق عام 2003 البديل؟ عن طرق خط أنابيب كركوك - حيفا. فقد قدم د. أحمد الجبلي وعودا عديدة لأعضاء بارزين ومتنفذين في جماعة الضغط الإسرائيلية في واشنطن العاصمة في أثناء التسعينيات، بضمنها إعادة فتح خط الأنابيب هذا. بالمقابل، طلب مساعدتهم في ضمان تدخل عسكري أميركي لإسقاط صدام حسين وتنصيبه حاكما جديدا للعراق.

أنشأت شركة نفط العراق خط أنابيب كركوك - حيفا عام 1934. وكانت شركة نفط العراق مملوكة لشركات أصبحت بعدئذ بريتش بتروليموم، شل، توتال إس أي وإكسون موبل. وكان خط الأنابيب الذي قطره الخارجي 12 عقدة قد أنشئ أصلا لتصدير خام كركوك عبر ما يعرف اليوم بالعراق، الأردن وإسرائيل إلى ميناء حيفا، أي عبر مسافة تزيد عن 585 ميل. وكانت الأراضي التي تحيط بمسار خط الأنابيب تحت الانتداب البريطاني حينئذ. وجرى تشغيل الخط من 1934 إلى 1948 عندما أمر ملك العراق شركة نفط العراق بالتوقف عن شحن النفط إلى إسرائيل، الدولة التي أقيمت حديثا.

ينفرع خط الأنابيب في حديثة، العراق، حيث يمتد الفرع الآخر إلى طرابلس، لبنان. وكان لبنان حينذاك تحت الانتداب الفرنسي، وبقي هذا الجزء من خط الأنابيب مفتوحا بعد إغلاق خط الأنابيب إلى حيفا.

كان الجبلي عراقيا في المنفى ومعارضاً لصدام. وكان زعيم المؤتمر الوطني العراقي، الجماعة السياسية المعارضة لصدام التي استلمت دعما بملايين الدولارات من الحكومة الأميركية في التسعينيات. وكان الجبلي أيضا على ارتباط وثيق بالمحافظين الجدد في إدارة بوش ووزارة الدفاع والذين دفعوا باتجاه تنصيبه لقيادة العراق بعد إسقاط صدام.

ولجأت وزارة الدفاع إلى ثلاثة سبل لدعم الجبلي والأجندة النفطية عام 2003 هي:

- نصب منظومة اتصالات صوتية آمنة بين الجبلي في بغداد ومكتب نائب الرئيس في واشنطن؛
- تدريب ودعم منفيين عراقيين (المقاتلون من أجل الحرية العراقيون) لدعم الجبلي؛
- تدمير خط أنابيب تصدير النفط العراقي عبر سوريا.



أوراق في السياسة النفطية

في مقابل دعم وزارة الدفاع، زود الجبلي حكومة الولايات المتحدة بتقارير استخباراتية مضللة. وكان أحد مصادره الأسوأ سمعة منفي عراقي حمل الاسم الرمزي "كيرف بول". وكانت الصحافة البريطانية قد قابلت العراقي المنفي هذا في شباط 2011، حيث اعترف بأنه كذب بشأن مختبرات الحرب الجرثومية التي استخدمها صدام لإنتاج عوامل فتاكة^[4]. وكيرف بول كان مهندساً كيميائياً عراقياً فر إلى ألمانيا عام 1999. واستخدم كولن بأول، وزير الخارجية، هذه المعلومات الاستخباراتية المعيبة لتبرير حرب العراق أمام مجلس الأمن الدولي في شباط 2003، أي قبل الغزو مباشرة.

وكان وزير الدفاع دونالد رامسفيلد قد نفى علناً تقارير أفادت أن وزارة الدفاع دعمت أي عراقي لقيادة العراق بعد إزاحة صدام، قائلاً إن العراقيين هم من سيحددون قائدهم الجديد. ورغم نفى رامسفيلد، فإننا نحن الذين عملنا في وزارة الدفاع ولاحقاً في العراق كنا مدركين أن أجندة المحافظين الجدد تضمنت أن يقود الجبلي عراق ما بعد صدام.

تبينت لي هذه الحقيقة أول مرة في أثناء جلسة تفكير أبان مشاركتي في إعداد خطط ما قبل الحرب لقطاع النفط في وزارة الدفاع ضمن مجموعة تخطيط البنية التحتية لقطاع الطاقة (EIPG). وكانت مجموعة صغيرة منا تضع على لوح أسماء مرشحين محتملين لمنصب وزير النفط في الحكومة الجديدة. وكنت أميل شخصياً إلى أن هذا المنصب يجب أن يشغله عراقي، وكان الجبلي الاسم الوحيد المبرز الذي تردد على مسامعي. وعندما جاء دوري لاقتراح مرشح ما، كتبت اسم الجبلي على اللوح. لكن مايك ماكوسكي، أحد المحافظين الجدد الشباب الذي نُسب إلى فريقنا، توجه إلى اللوح وشطب اسم الجبلي قائلاً إن هنالك مخططات أكبر للجبلي، إذ سيكون رئيساً للوزراء بعد صدام. وكانت هنالك أمثلة عديدة لدعم حكومة الولايات المتحدة للجبلي، سواء قبل الغزو أو بعده^[5].

تضمن مخطط الجبلي لإعادة إفتح خط أنابيب كركوك - حيفا زيادة سعته إلى أكثر من مليون برميل في اليوم. وكان هذا المخطط سيكلف مليارات الدولارات، لكنه كان سينقل ما تزيد قيمته عن 50 مليار دولار من النفط عبر حيفا كل عام. وكان القطر الخارجي لخط الأنابيب الأكثر سعة هذا سيزيد عن 40 عقدة.

كان بنيامين نتنياهو وزير مالية إسرائيل في عام 2003 قد توجه إلى لندن في النصف الأول من تلك السنة للبحث عن مستثمرين من القطاع الخاص في هذا المشروع^[6].

خط أنابيب كركوك - باتياس



أوراق في السياسة النفطية

كان خط الأنابيب إلى بانياس، والذي أنشئ عام 1952، أحد التحديات والمنافس الوحيد لخط الأنابيب الجديد والأكثر سعة إلى حيفا. وكانت شركة نفط العراق قد أنشأت خط الأنابيب هذا ليكون بديلاً عن خط الأنابيب إلى حيفا ولزيادة السعات التصديرية إلى البحر المتوسط. وكان خط الأنابيب إلى بانياس قد تضرر عام 1991 في أثناء حرب الخليج الأولى، لكن أعيد استخدامه للتصدير في عام 2000، حيث كانت سعته آنذاك 300,000 برميل في اليوم، لكنه كان يُشغَّل بنصف هذه السعة فقط عام 2002⁴.

حظي خط الأنابيب هذا عبر سوريا باهتمام كبير من طرف ماكوسكي، وكان يصر على تدميره في أثناء العمليات العسكرية عقاباً لسوريا على دعمها لصدام في تجاوز برنامج النفط مقابل الغذاء الذي أقرته الأمم المتحدة. وكان للعراق منفاذي تصدير معتمدين في برنامج النفط مقابل الغذاء: خط أنابيب العراق - تركيا الممتد من كركوك - العراق إلى جيهان - تركيا وميناء البصرة النفطي قرب البصرة - العراق.

عندما كنا منهمكين في التخطيط قبل الحرب، لم نكن نعلم أن لماكوسكي علاقات وثيقة بإسرائيل والـ "موساد". لكنني علمت بعد سنوات عديدة أنه كان قد غادر الولايات المتحدة عام 1989 لينضم إلى الخدمة الخارجية الإسرائيلية. وقد أعلمني ضابط الاتصال بوكالة المخابرات المركزية أن الخدمة الخارجية الإسرائيلية تضم نحو 9896 من عملاء الـ "موساد". وكانت لجنة الشؤون العامة الأمريكية - الإسرائيلية (إيباك)، جماعة ضغط إسرائيلية في واشنطن، قد "وضعت" ماكوسكي في وزارة الدفاع صيف عام 2002.

لم تكن لماكوسكي أية خبرة في الصناعة النفطية ولا أية خبرة تطبيقية في الحكومة، لذا اقتصر دوره في فريقنا، إلى حد ما، على المماحكة وحسب. وكان المسؤولون عن الأمن في وزارة الدفاع قد رفضوا منحه إذناً أمنياً عالٍ في حين رفض ماكوسكي بدوره الذهاب إلى العراق مع بقية الفريق، وبقي في وزارة الدفاع بصفة خبير في

⁴فات كاتب المقال أن يذكر أن الحكومة السورية أوقفت ضخ النفط الخام عبر خط أنابيب كركوك - بانياس في نيسان 1983 وأغلقت الخط بالكامل عام 1984. وقد تسبب هذا الإغلاق بتآكل أجزاء من خط الأنابيب. لكن الحكومتين العراقية والسورية أعادتا تشغيل الخط تجريبياً عام 2000. أما الفرع الآخر من خط الأنابيب هذا والمتجه إلى طرابلس - لبنان، فقد توقف الضخ عبره منذ اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية في نيسان 1975 ولا زال لحد الآن (المترجم).



أوراق في السياسة النفطية

قطاع النفط العراقي. وعلمت بعد سنوات أن دوغ فيث⁵ تجاوز المجموعة الأمنية في وزارة الدفاع لاستحصال إذن أمني عال لماكوسكي.

كان المبرر الذي ساقه ماكوسكي لتدمير خط الأنابيب غير منطقي بالنسبة لي. فالعراق يمتلك خط الأنابيب هذا واستخدمه لتصدير النفط الخام العراقي. وكانت لسوريا منفعتان فقط من خط الأنابيب: رسوم المرور وتعزيز الإنتاج المحلي من النفط الخام. وكان العراق سيتضرر أكثر بكثير من "العقاب" إذا ما دمرنا خط الأنابيب.

وافقتي الرأي بقية أعضاء الفريق وتبنت المجلس الوزاري للرئيس بوش في أواخر عام 2002 سياسة تقضي بعدم تدمير خط الأنابيب، وقررت، بدلا عن ذلك، استخدامه للتأثير وضمان تعاون سوريا، وأوجز ذلك في رسالة موجهة إلى وزير الدفاع رامسفيلد مؤرخة في كانون الثاني 2003 رفعت عنها السرية عام 2015.

لكن المحافظين الجدد كانوا قد هيمنوا على إدارة بوش. لذا دعا وولفوفيتز⁶ إلى مؤتمر فيديوي عن بعد مع الفريق تومي فرانكس قبل نحو أسبوع من بدء الغزو. وان فرانكس فريقا بأربع نجوم يقود القيادة المركزية (سنتكوم) في عام 2003. وفي هذا المؤتمر الفيديوي، نقض وولفوفيتز قرار المجلس الوزاري للرئيس وأمر بتدمير خط الأنابيب.

وفي أوائل نيسان 2003، جرى تدمير محطة ضخ على خط الأنابيب في محافظة الأنبار. وكان ذلك الحدث، أي التدمير المتعمد لمنشأة نفطية، الوحيد من نوعه في أثناء الحرب التي شنتها القوات الأميركية. وأعلن وزير الدفاع رامسفيلد بعد يوم واحد من تدمير خط الأنابيب أن هذا الإجراء كان عقابا لسوريا على مساعدتها لصدام في تهريب النفط خارج نطاق برنامج الأمم المتحدة "النفط مقابل الغذاء"، تبرير ليس إلا

⁵التحق دوغ فيث Douglas J. Feith بإدارة رونالد ريغان بصفة خبير في شؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي. وفي عام 1982، انتقل إلى وزارة الدفاع ليعمل مشورا خاصا لمساعد وزير الدفاع. وفي عام 1984 رقي فيث إلى منصب نائب مساعد وزير الدفاع لشؤون السياسات التفاوضية. وفي عام 1986 ترك فيث وزارة الدفاع ليؤسس شركة محاماة خاصة. وفي عام 2001 التحق بوزارة الدفاع ثانية تحت إدارة جورج بوش، لكن بصفة وكيل وزارة الدفاع لشؤون السياسات. وعد فيث أحد أبرز من خططوا لحرب العراق ولسياسة اجتثاث البعث التي قننت بأمر سلطة الائتلاف المؤقتة (1) في 16 أيار 2003. وأنشأ فيث، ما أن تولى منصبه، مكتب التأثير الاستراتيجي بهدف "التأثير على صانعي السياسات عبر تقديم تقارير إخبارية متحيزة إلى وسائل الإعلام الأجنبية". وقد وصف الفريق تومي فرانكس، قائد القيادة المركزية الأميركية التي أدارت حربي أفغانستان والعراق، فيث بأنه "أعبي وأمقت شخص على وجه البسيطة" (المترجم).

⁶بول وولفوفيتز Paul Wolfowitz، نائب وزير الدفاع في إدارة جورج بوش بين عامي 2001 و2005. كان أحد أبرز الدعاة والمخططين لحرب العراق، لكنه نفى بعدئذ أنه قد أثر بأي شكل من الأشكال على سياسة الولايات المتحدة نحو العراق ورفض تحمل أية مسؤولية في هذا الشأن. رشحه بوش لمنصب رئيس البنك الدولي ليتولى هذا المنصب في حزيران 2005، لكنه استقال في حزيران 2007 عقب فضيحة أخلاقية (المترجم).



أوراق في السياسة النفطية

هراء. ويتدمير خط أنابيب كركوك - بانياس، أصبح الطريق ممهدا أمام الجليبي لإعادة فتح خط الأنابيب إلى حيفا وتوسيعه فيما بعد.

في صيف عام 2003، عزز الجليبي نفوذه السياسي في العراق تحت مظلة سلطة الائتلاف المؤقتة التي هيمنت عليها وزارة الدفاع. وعينه السفير بول بريمر، رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة، رئيسا لمجلس الحكم العراقي المؤقت في أيلول 2003⁷. كان تعيين د. إبراهيم بحر العلوم وزيرا للنفط في الشهر نفسه جزءا من مخطط الجليبي. وكان بحر العلوم قد أخبرني أن تعيينه وزيرا للنفط كان مقررا سلفا. بحر العلوم كان رجل الجليبي...

وفيما كان نجما الجليبي وبحر العلوم يصعدان، برزت مشكلتان، أمكن حل الأولى منهما، لكن الثانية استعصى حلها على الجليبي والمحافظين الجدد. ففي تموز 2003 توفرت معلومات بأن أجزاء كبيرة من خط أنابيب حيفا في محافظة الأنبار ما عادت موجودة، إذ كانت وصلات الأنابيب قد أزيلت أو تآكلت بالكامل. وهذه المشكلة كان في الإمكان حلها بإعادة إنشاء خط الأنابيب، لكن المشكلة الثانية كانت عويصة، إذ كانت مشكلة سياسية.

اطلع العاملون في وزارة النفط على ما نشرته صحف بغدادية باللغة العربية من أن في نية الأميركيين الاستحواذ على نفط العراق وشحنه إلى إسرائيل بعد تأهيل خط الأنابيب إلى حيفا، فشنوا هجمات على خطوط الأنابيب العائدة لوزارة النفط. وأدت هذه الهجمات إلى إغلاق مصفى الدورة الذي كان المورد الرئيسي للبنزين وزيت الغاز لمدينة بغداد.

امتد النقص في الوقود بسرعة ليشمل أغلب أنحاء العراق، وامتدت أرتال تصل إلى عدة أميال أمام محطات الوقود في كل أنحاء العراق. وظهرت صور لهذه الأرتال على الصفحات الأولى من الصحف الأميركية. وفي المؤتمر الفيديوي الأسبوعي اللاحق بين سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الأمن القومي انبرى أحد القياديين في مجلس الأمن القومي إلى القول إن هذه الأرتال أمام محطات الوقود ربما تظهر أن سلطة الائتلاف المؤقتة وإدارة بوش تفقدان السيطرة في العراق.

الجليبي: المخطط البديل

⁷ هذه المعلومة تفنقر إلى الدقة، برئاسة مجلس الحكم الانتقالي كانت تشغل بالتناوب بين أعضائه لمدة شهر واحد وعلى وفق التسلسل الأبجدي. لذا، شغل هذا المنصب أولا إبراهيم الجعفري، وأعقبه أحمد الجليبي وأياد علاوي وهكذا. من ذلك يتبين أن تولي الجليبي الرئاسة المؤقتة لمجلس الحكم الانتقالي كان تحصيل حاصل وليس بأمر من بول بريمر (المترجم).



أوراق في السياسة النفطية

استغرق الأمر مني أعواما عديدة لأدرك حقيقة ما كان يجري. كانت لدينا شكوك حينذاك أن الهجمات ربما كانت عملا داخليا. إن الذين نفذوا الهجمات لا بد أن توفرت لديهم خرائط خطوط الأنابيب ليحددوا تلك التي تتسبب في أكبر ضرر قصير الأجل في استقرار البلد. وكانت خرائط خطوط الأنابيب سرية للغاية في العراق، وكان الاطلاع عليها مقتصرًا على العاملين في وزارة النفط.

كان فريق النفط في سلطة الائتلاف المؤقتة قاصرا عن فهم اللعبة السياسية في العراق ولماذا يهاجم العاملون في وزارة النفط خطوط أنابيب تعد ملكية عامة. لكن مجرد حدوث ذلك كان نوعا من التحذير للجلبى وشركائه من المحافظين الجدد في واشنطن. فمخطط إعادة تشغيل خط أنابيب حيفا كان أمرا متعذرا سياسيا. فالعراقيون ما كانوا سيقبلون أن يشحن نفطهم إلى إسرائيل، التي كانت تعد عدوا منذ عام 1948. لذا، كان لا بد من تنفيذ مخطط بديل لإيصال نفط العراق إلى إسرائيل.

في 27 آب 2003 تلقيت استفسارا غير مصنف أنه سري من منظومة الاستخبارات. وكان المحلل الاستخباري يشير إلى أن الاستفسار مصدره بول وولفوفيتز: "هل أن نفط العراق يباع حاليا إلى إسرائيل؟"، فأجبت أننا نعرف الذين يشترون النفط، ولكننا لا نعرف وجهته، وأن إسرائيل لم تكن من المشترين.

وكان السؤال التالي ما إذا كان العراقيون قادرين على تعقب ناقلات النفط بعد مغادرتها الموانئ العراقية لتحديد الميناء الذي ستتوجه إليه. وكانت هنالك طريقة واحدة لتعقب الحمولات عام 2003 وهي الاشتراك بمنظومة لويديز. وكانت لويديز تتعقب كل السفن والموانئ التي تتوجه إليها. لكنني بينت أن العراقيين لم يشتركوا بمنظومة لويديز.

بعد شهر من ورود الاستفسار من وولفوفيتز، أمر الجلبى وزارة النفط بالبدء ببيع شحنات نفط خام إلى غلنكور. وكان أمر الجلبى هذا مخالفا لسياسة سلطة الائتلاف المؤقتة بأن يباع النفط الخام العراقي إلى مستخدمين نهائيين (زبائن لديهم مصافي) فقط، لكن ذلك لم يردع الجلبى.

كان فيل كارول (رئيس تنفيذي متقاعد لـ "شل الولايات المتحدة" والذي أصبح رئيسي في بغداد في أيار 2003) مدير مجموعة النفط في سلطة الائتلاف المؤقتة، وقد وضعنا سوية سياسة بيع النفط في حزيران 2003 والتي ركزت على تقليل مخاطر الفساد طالما كانت سلطة الائتلاف المؤقتة ممسكة بزمام الأمور.



أوراق في السياسة النفطية

كان معروفًا للعديد منا أن تجار النفط استخدموا أساليب مشيئة لإفساد نظام مبيعات نفط العراق في أثناء حكم صدام وقبله. ووافقنا في ذلك مدير شركة تسويق النفط (سومو) الحكومية العراقية، والذي ساند بقوة سياسة سلطة الائتلاف المؤقتة، وكان يبيع النفط الخام إلى المستفيدين النهائيين فقط، رافضاً أمر الجلبى ببيع النفط الخام إلى تجار. لذا، عزل الجلبى هذا المدير وعين مكانه عراقياً آخر ليبيع النفط الخام إلى غلنكور.

كان توقيت هذا النشاط موأتياً، فقد حدث في أوائل تشرين الأول 2003 مباشرة بعد أن أنهى فيل كارول عمله مع سلطة الائتلاف المؤقتة وكنت أنا في إجازة في الولايات المتحدة. وعبرت عن اعتراضاتي عند عودتي إلى العراق، لكن السفير بريمر كانت له أولويات أخرى.

استمرت شركة تسويق النفط ببيع النفط الخام إلى غلنكور لما تبقى من حقبة سلطة الائتلاف المؤقتة، ولم يتمكن الجلبى من تحقيق وعده بإعادة فتح خط أنابيب النفط الخام القديم إلى حيفا، لكنه تمكن من توفير بديل مقبول، أي نقل النفط الخام إلى إسرائيل، عوضاً عن ذلك، بالناقلات.

واردات إسرائيل حالياً

تستورد إسرائيل حالياً أغلب نفطها من الحكومة الكردية في شمال العراق. بدأ الكرد بتصدير النفط الخام إلى إسرائيل منذ أكثر من أربعة أعوام مضت، بعد أن أغلقت داعش خط أنابيب التصدير من العراق إلى تركيا. وشيد الكرد خط أنابيب عبر المنطقة الكردية في شمال العراق يتقاطع مع خط أنابيب العراق - تركيا عندما يعبر الحدود التركية. وكان خط الأنابيب هذا المنفذ الوحيد للنفط العراقي المنتج في كركوك والمنطقة الكردية منذ أن انطلقت هجمات داعش، ولا يزال حالياً خط أنابيب التصدير الوحيد للنفط الخام المنتج في شمال العراق.

توفر إسرائيل للكرد ملاذاً آمناً للنفط الخام الذي ينتجوه. فالعديد من الناقلات التي تغادر جيهان محملة بالنفط الخام الكردي تزور مينائي حيفا وأشكلون الإسرائيليين. ولأزالت حكومة العراق تتعامل مع النفط الخام الذي تبيعه الحكومة الكردية بأنه نفط مهرب. فالكرد لا يستطيعون بيع نفطهم الخام إلى أي بلد تعترف به حكومة العراق، بضمنه الولايات المتحدة. وحاول الكرد سابقاً أن يرسلوا شحنات إلى ساحل الخليج في الولايات المتحدة، لكنها كانت تحت تهديد أمر مصادرة أصدرته محاكم الولايات



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

المتحدة. وهنالك ناقلة واحدة فقط (يوناييتد كالافيرتا) أفلحت في التملص من إدارة الكمارك في الولايات المتحدة في عام 2014 لتفرغ شحنتها أخيرا في أشكلون.

لا تعترف حكومة العراق بحكومة إسرائيل، لذا تبقى المحاكم الإسرائيلية بمنأى عن تنفيذ أوامر المصادرة على نفط كردستان. وهذا الترتيب ساعد في توفير واردات النفط الخام إلى إسرائيل ويمكن إسرائيل من تحميل خط أنابيب إيالات - أشكلون (EAPC) عكسيا من ميناء أشكلون على البحر المتوسط إلى ميناء إيالات على البحر الأحمر.

أيضا، تتفادى صادرات النفط الخام الكردية رقابة حكومة العراق بنقل حمولاتها إلى - ناقلات أخرى في عرض البحر. وتلجأ الناقلات المشتركة في نقل الحمولة إلى إطفاء منظومات المُستقبل / المجيب transponders على متونها عندما تتلاقى في البحر المتوسط لغرض ضخ النفط فيما بينها.

أجندة نفطية

لو كنت قد سئلت قبل 4 أعوام مضت عن ما إذا كانت هنالك أجندة نفطية وراء حرب العراق لكان جوابي كلا... كلا على الإطلاق. وقد قلت كلا على شبكة التلفزيون الوطنية عام 2014^[7].

شاركنا، السفير بريمر وأنا، في برنامج ريتشيل مادو لدحض موقف مادو من أن حرب العراق كانت، إلى حد كبير، من أجل النفط. وقلت تحديدا أنني لم ألاحظ أية أجندة نفطية جديدة في أثناء فترة الأشهر الخمسة من التخطيط ما قبل الحرب لقطاع النفط في وزارة الدفاع والأشهر الـ 75 التي أمضيتها في العراق. لكنني، وبكل أمانة، لا أستطيع أن أقول ذلك اليوم.

كنا، فيل كارول وأنا، قد اتفقنا أنه إذا ما لاحظ أحدنا أي شيء يقترب من أن يكون أجندة نفطية في صيف عام 2003، فسنستقيل معا ونغادر العراق. وكنا، فيل وأنا، قد خدمنا في جيش الولايات المتحدة قبل أن نلتحق بالصناعة النفطية، وكلانا اشماز من فكرة أن جنود الولايات المتحدة يموتون لكي تنتفع شركة نفط ما.

كنا نبحث عن أجندة تتضمن شركات نفطية أميركية. وكان منتقدو الرئيس يبحثون عن الشيء نفسه، وأوحوا في الصحافة الأميركية أن هنالك أجندة تركز على النفط كان يجري تنفيذها، لكننا لم نرى أجندة كهذه.



أوراق في السياسة النفطية

حتى عام 2013، انصب تركيزي على تنفيذ خطط لمساعدة قطاع النفط العراقي بأفضل ما أستطيع، وكان لدي القليل من الرغبة في البحث في شأن أجندة نفطية. لكن تكشفت أمامي حقائق عديدة عندما شرعت بإعداد كتابي جعلتني أدرك أنني كنت في حالة إنكار لوجود أجندة نفطية وراء حرب العراق.

أولاً، كان وزير البنية التحتية الإسرائيلي يوسف بريتسكي قد حدد في مقابلة مع الصحافة الإسرائيلية في 31 آذار 2003 كيف أن إسرائيل ستستفيد اقتصادياً من حرب العراق. وكان بريتسكي على تواصل مع مدنيين في وزارة الدفاع يخططون لإعادة فتح خط الأنابيب بين كركوك وحيفا. وأفاد بريتسكي أن إسرائيل تدفع علاوة مقدارها 25% على مستورداتها من النفط وأن إعادة فتح خط الأنابيب إلى حيفا سيغني إسرائيل عن دفع هذه العلاوة.

ثانياً، سافر وزير المالية الإسرائيلي في 2003 (ورئيس الوزراء الحالي) بنيامين نتنياهو إلى لندن عام 2003 لأيجاد مستثمرين مستعدين لتمويل توسيع خط الأنابيب كركوك - حيفا.

ثالثاً، كان دوغ فيث ثالثاً من حيث الأقدمية في وزارة الدفاع. وكان مارك زيل شريك فيث في مهنة المحاماة لأكثر من 15 عاماً قبل أن ينضم الأخير إلى إدارة بوش. ونقل عن زيل قوله إن الجلبي وعد بإعادة فتح خط أنابيب كركوك - حيفا وبأن يفسح المجال لقدر هائل من الأعمال بين العراق وإسرائيل^[8]. ووجه زيل المزيد من الانتقاد لأحمد الجلبي واصفاً إياه بأنه "غدار، مخاتل وجاحد".

رابعاً، كان لـ سكوتر لبيبي، رئيس موظفي نائب الرئيس ديك تشيني، منظومة اتصالات صوتية آمنة مع الجلبي في بغداد في صيف عام 2003. وكان لبيبي على اتصال أيضاً بتاجر النفط مارك ريتش. وكما بينت سابقاً، أصدر الرئيس كلنتون في يومه الأخير في المنصب عفواً عن ريتش عن جريمتي التهريب من ضريبة الدخل بنحو 100 مليون دولار والمتاجرة مع العدو.

كان لبيبي محامي مارك ريتش لسنوات عديدة حينما جنى ريتش مليارات الدولارات من نقل النفط الخام الإيراني عبر خط أنابيب سري يمتد في إسرائيل. وكان ينقل النفط عبر إسرائيل إلى زبائنه في البحر المتوسط في حين كانت إسرائيل تحصل على النفط الذي تحتاجه بسعر مخفض. وتوقفت هذه الترتيبات في وقت ما بعد عام 1994 عندما أرغم ريتش على مغادرة الشركة التي أسسها.



أوراق في السياسة النفطية

طور مارك ريتش وسكوتر لبيي علاقة وثيقة للغاية مع حكومة إسرائيل، لاسيما مع الـ "موساد"، وكالة المخابرات الإسرائيلية. وكان جال سترو، وزير الخارجية البريطانية في الفترة 2001 - 2006 قد قال عن سكوتر لبيي "إن تحديد ما إذا كان يعمل لصالح الإسرائيليين أو الأميركيين في أي يوم من الأيام مسألة استخارة بالعملة المعدنية"^[9].

وكان العامل الأخير دور ميك ماكوسكي بصفته عضوا في مجموعة تخطيط البنية التحتية لقطاع الطاقة (EIPG). لماذا "زرع" عنصر اتصال بالـ "موساد" ليست له أية خبرة نفطية في منصب حاكم يرتبط بنفط العراق من عام 2002 إلى عام 2008؟ لدعم تجهيز النفط الخام العراقي إلى إسرائيل. ولا زال ماكوسكي في واشنطن بصفة الرئيس التنفيذي لـ "المعهد اليهودي للأمن القومي لأميركا".

إن العديد منا الذين تطوعوا عام 2003 ظنوا أن أسلحة الدمار الشامل كانت سبب الحرب مع العراق. لكن لا بد للتاريخ أن يذكر على نحو لا لبس فيه أن هنالك وراء حرب العراق أجندة لتوفير نفط العراق لإسرائيل. كانت تكاليف تلك الحرب هائلة: أكثر من 4500 أميركي (عسكري ومدني) قتلوا، 33000 أصيبوا بجروح خطيرة وأنفقت أكثر من ترليون دولار من الأموال الأميركية. وتكبد العراق خسائر جسيمة أيضا فعدد العراقيين الذين قتلوا أو جرحوا تتضاءل أمامه أرقامنا.

المصادر (مترجمة إلى اللغة العربية)

[1] تايمز أوف إسرائيل. "شركة نفط إسرائيلية - إيرانية ستتألف العمل سرا". 31 كانون الأول 2017.

[2] أمان، د. "ملك النفط: الحيوانات السرية لـ مارك ريتش". سانت مارتن غريفن، 2009، نيويورك، نيويورك.

[3] الـ "غارديان". "إسرائيل تبحث عن خط أنابيب للنفط العراقي". 20 نيسان 2003.

[4] الـ "غارديان". "كيرف بول: كيف خدع عراقي مهووس يتطلع إلى إسقاط صدام الولايات المتحدة؟". 15 شباط 2011.

[5] فوغلر، غ. "العراق والسياسات النفطية: وجهة نظر مطلع". مطبعة جامعة كنساس، 2017، لورنس، كنساس.

[6] رويتزر. "نتنياهو يقول إن خط النفط بين العراق وإسرائيل ليس أنبوب أحلام". 20 حزيران 2003.

[7] إن.بي.سي نيوز.كوم. "برنامج ريتشيل مادو". 6 آذار 2014.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

- [8] ديزارد، ج. "كيف خدع أحمد الجلبي المحافظين الجدد". سالون، 4 أيار 2004.
[9] كامبفر، ج. "حروب بلير". فري بريس، 2003، نيويورك، نيويورك.

References

- [1] Times of Israel, "Former Israel-Iran oil company to continue operating in secret" Dec. 31, 2017.
[2] Ammann, D., "The king of Oil: The Secret Lives of Marc Rich". St. Martin's Griffin, 2009, New York, NY.
[3] The Guardian. "Israel Seeks Pipeline for Iraqi Oil," Apr. 20, 2003.
[4] The Guardian, "Curveball: How US was duped by Iraqi fantasist looking to looking to topple Saddam." Feb. 15, 2011.
[5] Vogler, G. "Iraq and the Politics of Oil: An Insider Perspective". University Press of Kansas, 2017, Lawrence, Kan.
[6] Reuters, "Netanyahu Says Iraq-Israel Oil Line Not Pipe- dream," June 20, 2003.
[7] NBC News. com, "The Rachel Maddow Show," Mar. 6, 2014.
[8] Dizzard, J. "How Ahmad Chalabi conned the neocons", Salon, May 4, 2004
[9] Kampfrer, J., 'Blair's War,' Free Press. 2003, New York. NY.

(* المؤلف



غاري فوغلر (Gary Vogler) رئيس هاوتزر
(howitzerconsulting@gmail.com)

للاستشارات ذ.م.م ومؤلف كتاب "العراق والسياسات النفطية: وجهة نظر مطلع" (Iraq and the Politics of Oil: An Insider's Perspective) الذي نشرته مطبعة جامعة كنساس في تشرين الثاني 2017. في الفترة كانون الأول 2006 - أيلول 2011 كان فوغلر الاستشاري النفطي الأقدم لقوات الولايات المتحدة في العراق. وقبل ذلك، خدم فوغلر بصفة نائب المستشار النفطي الأقدم في سلطة الائتلاف المؤقتة - بغداد ومستشارا نفطيا أقدام - مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية، ولوزارة الدفاع الأميركية في الكويت وبغداد.

وفوغلر ضابط سابق في جيش الولايات المتحدة ومن خريجي أكاديمية ويست بوينت العسكرية، وشغل أيضا مناصب إدارية في إكسون موبل وموبل أويل كورب لأكثر من 20 عاما.

(* المترجم



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

مصلح النقدي باحث اكاديمي وعضو في هيئة تحرير موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين

تنويه

نشرت هذه المقالة تحت عنوان: *Oil Pipelines Played Role in US Invasion of Iraq* في مجلة النفط والغاز *Oil & Gas Journal* التي تصدر في هيوستن، تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية بعدها المؤرخ في 3 كانون الأول 2018.

ترجمت هذه المقالة إلى اللغة العربية، باستثناء الخرائط والأشكال، بإذن خاص من *Oil & Gas Journal*.

حقوق نشرترجمة المقال محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.

<http://iraqieconomists.net/ar/>